

القيم والمادة

2017/6/10

يشر واقع الحياة إلى أن معظم الناس أصبحوا أكثر اهتماما بالمادة، وأقل اهتماما بالقيم؛ الأمر الذي جعل التكاليف على المال يغدو الهدف الأول لغالبية البشر، وليس العمل على إثراء الحياة واكتشاف معناها. وفي سعيهم الحثيث لجمع المال، فإن أصحاب الثروات انشغلوا في معارك معظمها من صنعهم، لأنه يصعب على هؤلاء القبول بالواقع، أو العمل على تغييره كي يصبح أكثر عدالة، لأن العدالة تتناقض مع طموحاتهم. لذلك يبحث أثرياء اليوم عن المتعة والمال ومصادر القوة كوسيلة للهروب من الواقع وما يسوده من فقر وبؤس وحرمان. نتيجة لذلك تبلورت نخبة عالمية تتحكم في المال وأسباب القوة؛ وهذا تسبب في شيوع الفقر وتراجع الطبقة الوسطى، وخلق أزمة أخلاقية تدفع معظم الناس للهروب من مواطن البؤس، وكأن الحياة تتشكل من فراغ، والمتعة تُستمد من الوحدة وأحلام اليقظة.

كان شعور الأثرياء بواجب مساعدة الفقراء في عصر الزراعة قوياً، لأن تقديم العون للفقراء كان وسيلةً استخدمها الأثرياء للتكفير عن ذنوبهم، والتقرب من الله في مجتمع سادته إيمان عميق. وفي عصر الصناعة كانت مساعدة الفقراء مفيدة للأثرياء كوسيلة للتعبير عن كرمهم ومسؤوليتهم تجاه المجتمع، وأداة لتعزيز مواقعهم في بيئة سادها شعور قومي قوي. أما في عصر العولمة والمعرفة، حيث يهيمن الجشع وتسيطر الفردية وتراجع الأيديولوجيات الدينية وغير الدينية، فإن مساعدة الفقراء لم تعد قضية تهتم الأثرياء، لأنها لا تعود عليهم بفائدة. ولما كان بالإمكان عزل الفقراء، ونجاح معظم المجتمعات في عزلهم عن الأنظار، فإن فقراء العالم أصبحوا قضية مُهملة ومنسية إلى حد بعيد؛ والاهتمام بهم أقل مما يستحقون ويحتاجون بكثير. في الماضي غير البعيد، كان المجتمع يقدم العون للمحتاجين حين يكون قادراً، ويهمل نداءات الاستغاثة وهو يبكي حين يكون عاجزاً عن المساعدة. أما اليوم، فإن المجتمع يُهمل نداءات الاستغاثة فيما تزداد ثروته وقدراته على العطاء.

في ضوء هذه التطورات، أصبحت المجتمعات الثرية والفقيرة بحاجة لتطوير قيمها ومواقفها لمواجهة الظلم والكدب وغياب الحرية، ونزعة الجشع والمادية والفردية، وتبعات الإشكاليات هذه على حياة الفرد ومستقبل المجتمع. وبسبب الطبيعة الثقافية لهذه القضايا، فإن معالجتها تحتاج إلى نظام تعليم غير تقليدي، يركز على البعد الإنساني للحياة، ويعمل على غرس قيم جديدة في نفوس الطلبة وعقولهم تنمي لديهم الانتماء للمجتمع والشعور بالمواطنة وحقوق المواطنة وواجباتها؛ كما تحتاج هذه العملية إلى إعلام يتصف بالوعي والالتزام بالقضايا الأخلاقية والإنسانية. وبسبب الدور الذي تلعبه السياسة في حياة الناس، فإن عملية التغيير هذه تحتاج إلى إرادة سياسية واعية تلتزم بالإصلاح، وتحترم إنسانية الإنسان وحرية وحقه في التعليم والعيش حياة كريمة.

اتجهت الدول العربية منذ عهود الاستقلال إلى تقليد الغرب، واستيراد بعض ما كان لديه من تكنولوجيا ومؤسسات ونماذج حياتية، إلا أن كون الأشياء التي تمت استعارتها تعكس جهلاً لحياة

مجتمع يعيش في عصر حضاري مختلف، جعلها تتسبب في إرباك حياة المجتمعات العربية. إذ إن من طبيعة التقليد والاقْتباس من دون تطوير أن يؤثر سلباً في التقاليد والعادات والمواقف والقيم والعلاقات الاجتماعية من دون أن يُسهم في تطوير الاقتصاد أو البنية الاجتماعية أو الثقافية بالقدر المطلوب. وفي الواقع، أسهمت بعض الأدوات والمؤسسات التي اقتبسها العرب من الغرب في تكريس أنظمة الاستبداد، وتعطيل عملية التحول السياسي، والخيلولة دون بلورة بيئة مواتية لحدوث تنمية اقتصادية وتقدم علمي ونهضة مجتمعية. ولما كان الاقْتباس يتم في العادة بهدف توفير ما ترغبه النخب المهيمنة على المجتمع من بضائع وأفكار تعزز مواقعها الاجتماعية، فإن نتائج الاقْتباس تكون غالباً سلبية على حياة الفقراء والضعفاء. وعلى سبيل المثال، أسهمت مؤسسات الجيش والشرطة والمخابرات في استنزاف جزء كبير من موارد الدولة العربية، فيما مكّنت النخب السياسية والاقتصادية من التحكم في حياة الناس ومصادرة الكثير من حقوقهم الإنسانية والاقتصادية. نتيجة لذلك، تسببت عملية التحديث التي قادها البنك الدولي في شعور عامة الناس بالضيق والارتباك وتفسخ المجتمع، بدلاً من قيادتهم إلى الجنة التي بشر بها المانحون وخبراء البنك، وكان ينتظرها الضعيف والقوي، الغني والفقير على السواء.

تتصف المجتمعات التي تعيش في عصر المعرفة الراهن بميلها إلى الفردية والمادية والجشع، والانشغال في تصنيع معارف ومعلومات وخدمات وتسويقها في مختلف بلاد العالم، بغض النظر عن تبعاتها على حياة المشترين وثقافتهم. أما المجتمعات الصناعية، فتميل نحو التمسك بالروابط الثقافية والوطنية، وتصنيع بضائع حسب أذواق المستهلكين بهدف الحصول على أعلى العوائد المادية الممكنة. أما المجتمعات التي تعيش في عصور ما قبل الصناعة، فتميل إلى التمسك بالروابط العائلية والقيم التقليدية وما يرتبط بها من ولاءات خاصة، وتنشغل أساساً في فلاح الأرض. ولما كان مسلسل السلطة في المجتمعات هذه هرمياً، فإن الدولة تشكل رأس الهرم الاجتماعي المسيطر على المجتمع والاقتصاد، ما يجعل من الصعب حصول المواطنين على خرياتهم وحقوقهم، ومن السهل قيام النخب السياسية والاقتصادية بمصادرة تلك الحقوق والاستيلاء على جزء كبير من ثروات البلاد.

حين تسود ثقافة مادية أساسها المال حياة مجتمع ما، تكون الحياة أكثر حريةً وديناميكية، ولكن أقل عدالة واحتراماً للتقاليد والقيم؛ فجمع المال عملية تتحرك ذاتياً محاولة استنساخ نفسها دون اعتبار لمبادئ أو أخلاقيات. لكن حين تسود حياة المجتمع ثقافة وطنية، فإن الحياة تميل إلى التحرك في المكان دون اكتراث يُذكر للزمان، ما يجعل أهداف المجتمع تتركز أساساً حول تحقيق إنجازات ثقافية وسياسية أكثر منها اقتصادية. وحين تسود حياة المجتمع فلسفة شمولية تقوم على حتميات تاريخية أو دينية، فإن الحياة تميل إلى الجمود، ما يجعل المجتمع يتحرك ببطء شديد، فيما يتحرك منافسوه إلى الأمام بسرعة كبيرة تحكم عليه بالتخلف عن الغير والزمن.